المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الرابع
يوليو ٢٠٢١

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

.

انفاذ التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصادرات ومبدأ إقليمية الحماية

جمعة محمد مدني

انفاذ التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصادرات ومبدأ إقليمية الحماية

جمعة محمد مدني

مقدمة:

تسعى الدول إلى زيادة صادراتها السلعية أو الخدمية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومع وجود منافسة قوية في الأسواق الدولية فإن الملكية الفكرية أصبحت تلعب دوراً بارزاً في الترويج للمنتجات وقدرتها على النفاذ للأسواق[1]. وفي إطار تفاوت درجة الحماية التي يتم توفيرها للملكية الفكرية وفقاً للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول فقد اهتمت التشريعات الوطنية والدولية بحماية الملكية الفكرية ومن أهم وسائل إنفاذ هذه الحماية هي التدابير الحدودية التي يتم تطبيقها على الحدود من جانب السلطات الجمركية لمنع إجراءات الافراج عن السلع ودخولها القنوات التجارية، وهذه التدابير نظمتها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPs استكمالاً للنصوص التي أوردتها الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة التي جرمت استيراد منتجات او سلع مقلدة أو تمثل إنتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

وقد ارست الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية مبدأ إقليمية الحماية الذي ينهض على أن حماية هذه الحقوق تكون صالحة فقط في الدولة التي مُنحت فيها أو التي يعترف بها فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة.

وعليه فإن إنفاذ الحماية عبر الحدود يختلف من دولة لأخرى وفقاً لظروفها الاقتصادية وقدراتها الإدارية على الانفاذ وبما يتماشى مع استراتيجيات تنمية الصادرات ومبدأ الإقليمية، ونستعرض فيما يلي التدابير التي وضعتها الدول لحماية الحقوق عند التصدير[2].

1- John M. Curtis. Intellectual Property Rights and International Trade: An Overview: CIGI Papers, no. 3 — May 2012, P10.

2- Kimm Gnangnon and Constance Besse Moser. World Trade Organization. Economic Research and Statistics Division. Intellectual Property Rights Protection and Export Diversification: the Application of Utility Model Laws. Geneva: WTO Working Paper ERSD-2014-19.

مشكلة البحث:

وبإتخاذ المشروعات قرار الاتجاه للتصدير فقد يعرض منتجاتها وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها للإنتهاك او التعدي واستغلالها بطرق غير مشروعة، الامر الذي يجعل أصحاب حقوق الملكية الفكرية يمعنون التفكير قبل السير قدماً في مجال التصدير وخاصة بالنسبة لبراءات الاختراع. ومن الطبيعي ان تكون الدولة داعمه لأصحاب حقوق الملكية الفكرية لمواجهة أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية على أراضيها مع وجود مبدأ اقليمية الحماية للملكية الفكرية، وهنا يكون التساؤل ما إذا كانت الدولة تقوم بحماية حقوق الملكية الفكرية عند التصدير بما من شأنه الحد من الصادرات أم تقوم بدعم التصدير على حساب أصحاب حقوق الملكية الفكرية، وفي حال قيامها بحماية حقوق الملكية الفكرية على أراضيها فماذا عن قيام منتجين بدول أخرى بانتهاك حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها وبيع تلك المنتجات المتعدية على الحقوق المتمتعة بالحماية بالأسواق الدولية مما قد يقلل من فرص زيادة صادرات أصحاب حقوق الملكية الفكرية وعلى الاقتصاد الكلي للدولة [1].

وفي ضوء هذا الوضع فلم تضع الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية نصاً ملزماً للدول الأعضاء بضرورة وضع نصوص في تشريعاتها الوطنية بتطبيق تدابير خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية عند التصدير ضمن التدابير الحدودية المؤقتة لحماية حقوق الملكية الفكرية أسوة بالتدابير الحدودية التي تلتزم الدول بإنفاذها لحماية حقوق الملكية الفكرية من استيراد سلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية، وقد جاء النص عليها جوازياً أي أن للدولة العضو بالاتفاقية الحرية في تطبيق التدابير الحدودية على الصادرات او عدم تطبيقها.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على موقف الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ببعض الدول في شأن إنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود وفقاً للتدابير الحدودية مقارنة بالتشريعات المصرية، وذلك للتعرف على تجارب

1- Maskus, Keith E. and William Ridley. Intellectual Property-Related Preferential Trade Agreements and the Composition of Trade. U.S. A.: Department of Economics University of Colorado, July 11, 2017. P (8).

بعض الدول النامية والمتقدمة لحماية الملكية الفكرية عند التصدير والأسباب وراء هذه المواقف المختلفة للوصول لأفضل الممارسات، ومحاولة رصد تأثير تطبيق تلك التدابير على أداء الصادرات وعلى حماية حقوق الملكية الفكرية ومردود ذلك على الاقتصاد وتصنيفاتها الدولية.

المبحث الأول
حماية حقوق الملكية الفكرية عند التصدير بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة

وضعت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية، ومن بينها إنفاذ الحماية عبر الحدود بموجب تدابير حدودية تتخذها السلطات الجمركية لمنع دخول السلع والمنتجات التي تنطوي على تعد على الملكية الفكرية في القنوات التجارية، ونعرض فيما يلي مواقف تلك المعاهدات والاتفاقيات من تطبيق التدابير الحدودية على الصادرات.

أولاً: موقف معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية من تطبيق التدابير الحدودية عند التصدير:

تضمنت معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية نصوص تقضي بتوفير الحماية من استيراد سلع متعدية على الملكية الصناعية تتمتع بالحماية في دول اتحاد باريس، وقد حددت المعاهد التصرفات التي يمكن لأصحاب تلك الحقوق والدول في حالات التعدي على حق من حقوق الملكية الصناعية إلا ان المعاهدة لم تضع تدابير لإنفاذ هذه الحماية وتركت للتشريعات الوطنية بالدول الأعضاء تنظيمها[1].

ويتضح من نصوص المعاهدة انها قد قصرت الحماية للملكية الصناعية من استيراد سلع أو منتجات تتمتع بالحماية بالدول الأعضاء ولم تضع نص بتوفير الحماية لتلك الحقوق عند التصدير، وإن كانت نصوص المعاهدة تقضي بتوفير الحماية للملكية الصناعية بإقليم الدولة العضو بالاتحاد وهو ما قد يفهم منه أن توفير الحماية يمكن أن يمتد إلى المنع من التصدير.

١- معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية، ١٨٨٣، (المعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩)، المواد (٥ و٥ رابعا و٩ و١٠).

ثانياً: موقف معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية من تطبيق التدابير الحدودية عند التصدير:

أعطت المعاهدة للدول الأعضاء الحق في مصادرة بعض التسجيلات لبعض الأشكال من المصنفات في حال استيرادها بدون موافقة الأطراف المعنية وذلك إذا اعتبرت الدولة أن تلك التسجيلات مخالفة لقوانينها[١]. ويحق للدول الأعضاء في الاتحاد التي يتمتع فيها المصنف بالحماية القانونية مصادرة النسخ غير المشروعة من المصنف، وقد وسعت المعاهدة من الحماية بإعطاء الدول الحق في مصادرة النسخ التي يتم استيرادها من دولة لا يتمتع فيها المصنف بالحماية أو تكون الحماية قد توقفت بها[٢]، وقد تضمن ملحق الاحكام الخاص بشأن البلدان النامية من المعاهدة انه بالرغم من ان يحق للدول استخدام نظام بديل للتراخيص الاستثنارية للترجمة أو للاستنساخ الذي ينشر داخل إقليم الدولة ولكن هذا الحق مشروط بأن لا يمتد إلى تصدير نسخ من إقليم إلى الدولة بدون ترخيص ووفقاً لشروط [٣].

ويتضح من ذلك ان المعاهدة لم تتضمن نصوص صريحة خاصة بتطبيق التدابير الحدودية لحماية المصنفات الأدبية والفنية عند للتصدير وتركت للدول الأعضاء إنفاذ الحماية وفقاً لتشريعاتها الوطنية، وإن كانت نصوص المعاهدة تقضي بتوفير الحماية للمصنفات الأدبية والفنية بإقليم الدولة العضو باتحاد برن وهو ما قد يتيح للدول توفير الحماية لتلك المصنفات عند التصدير. فضلاً عما تضمنته المعاهدة بالملحق المشار إليه من استثناء لحق الدول في منع تصدير نسخ بدون ترخيص ووفقاً لشروط وذلك في حالات استخدام التراخيص الاستثنارية من جانب الدول النامية للترجمة أو للاستنساخ.

ثالثاً: موقف اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPs من تطبيق التدابير الحدودية عند التصدير:

أعطت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPs للسلطات القضائية بالمادة ٥٠ سلطة الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة فورية وفعالة لمنع أي تعد على أي حق من حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك منع

١- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ١٨٨٦، (المعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩)، مادة (١٣).
٢- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ١٨٨٦، (المعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩)، مادة (١٦).
٣- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ١٨٨٦، (المعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩)، ملحق الاحكام الخاص بشأن البلدان النامية المادة الرابعة.

إجراءات الافراج عن السلع المستوردة ودخولها القنوات التجارية [١]. ثم وضعت الاتفاقية بالقسم الرابع المتطلبات الخاصة بالتدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية ضمن الجزء الثالث الخاص بانفاذ حقوق الملكية الفكرية، حيث حددت نصوص المواد من ٥١ إلى ٦٠ التدابير الحدودية[٢].

وبذلك تكون الدول مطالبة بتطبيق التدابير الحدودية على السلع المستوردة وغير ملزمة بتطبيقها عند التصدير، حيث جاء النص في المادة ٥١ من الاتفاقية جوازياً للدول في أن تضع بتشريعاتها تدابير لتوفير الحماية عند التصدير بإيقاف السلطات الجمركية الإفراج عن السلع المزمع تصديرها من أراضيها اسوة باجراءات المطبقة على السلع المستوردة[٣]، أي أن للدولة سلطة تقديرية في تطبيق تدابير حدودية على الصادرات بما يتماشى مع ظروفها الاقتصادية وقدرتها الإدارية على إنفاذ تلك التدابير، فتضع الدول إجراءات أقل صرامة أو إلزاماً للحماية من تصدير سلع متعدية على الملكية الفكرية لتسعيها نحو تنمية الصادرات لتقليل عجر الميزان التجاري، والحفاظ على سمعة صادراتها ويأتي بعد هذه الأهداف حماية الملكية الفكرية.

المبحث الثاني
حماية حقوق الملكية الفكرية عند التصدير بالتشريعات المصرية

ينظم القانون المصري رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢ حماية لحقوق الملكية الفكرية، فتضمن نصوص تجرم بعض الأفعال ومنها تصدير مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج اذاعي منشور فى الخارج مع العلم بتقليده (مادة ١٨١)[٤]، وأعطى القانون حق استئثارى لمن يحصل على حق المربى لصنف نباتى يخوله الاستغلال التجارى للصنف المحمي ولا يجوز للغير تصدير مواد الإكثار بدون موافقة كتابية من المربى (مادة ١٩٤)، وبالرغم من أن القانون يقضي بالمادة ١٩٨ باستنفاد حقوق المربى على مواد الصنف المحمى اذا طرحت للتداول بمعرفته أو بموافقته خارج مصر ويصبح من حق الغير تداول أو بيع أو تسويق أو توزيع أو استيراد الصنف المحمى في أي حالة كان عليها، فيظل للمربى الحق في منع الغير من تصدير الصنف المحمى اذا كان ذلك يؤدى الى اكثار

١. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، ١٩٩٤ القسم ٣، المادة ٥٠.
٢. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، ١٩٩٤ القسم ٤.
٣. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، المادة ٥١.
٤. جمهورية مصر العربية. القانون رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢، بإصدار قانون حماية الملكية الفكرية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ٢٠٠٢. مادة ١٨١.

الصنف فى بلد لا يتمتع فيها بالحماية، ولا يحق له استعمال حقه في المنع من التصدير اذا كان بغرض الاستهلاك[1].

وبذلك يكون القانون ٨٢ لسنه ٢٠٠٢ قصر منع التصدير لحقوق الملكية الفكرية على أشكال م**عينة من** حق المؤلف والحقوق المجاورة لها وهي المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الاذاعي المنشور فى الخارج وحقوق المربي في الأصناف النباتية.

وبمطالعة لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير الصادرة بالقرار رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ يتضح أن الفصل التاسع قد نظم الإجراءات الحدودية للحماية من استيراد سلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية ضمن الباب الأول الخاص بالاستيراد، وبذلك يكون المُشرع قد قصر تطبيق التدابير الحدودية للحماية من السلع المستوردة المتعدية على حقوق الملكية الفكرية والتي يسجل عنها البيان الجمركي برسم الوارد النهائي ولم يوسع من نطاق تطبيق تلك التدابير ليشمل السلع المصدرة.

وبالرغم من ذلك فلم تهدر اللائحة المشار إليها حقوق أصحاب العلامات التجارية والمؤلفين، حيث يشترط للسماح بالتصدير منتجات المشروعات الإنتاجية المصرية أو عبواتها المدون عليها أسماء أو علامات هذه المشروعات إلا بواسطتها أو من تنيبه أو بناء على موافقة أو ترخيص موثق منها وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة رقم (٤٠).

المبحث الثالث

حماية حقوق الملكية الفكرية عند التصدير بالتشريعات المقارنة

بالرجوع إلى التشريعات المنظمة للتدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية في بعض الدول يتضح **وجود** تباين في مواقف الدول في شأن تطبيق التدابير على السلع والمنتجات المشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية **عند التصدير**، ونعرض فيما يلي موقف بعض الدول في **هذا الشأن**.

- قانون جمهورية مصر العربية رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢ **مادة ١٩٤، مادة ١٩٨**

أولاً: موقف الاتحاد الأوروبي من تطبيق التدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية على الصادرات:

بمطالعة لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ٦٠٨ لسنه ٢٠١٣ الصادرة من البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن إنفاذ الجمارك لحقوق الملكية الفكرية فقد تبين أن الاتحاد قد أخذ بإتجاه تطبيق التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصادرات، ولم يتوقف **الاتحاد** عند هذا الحد **فـ**وسع من نطاق صلاحيات سلطات الجمركية في تطبيق التدابير الحدودية ليشمل عدم السماح بإعادة التصدير للمنتجات المتعدية على الملكية الفكرية[1].

وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي **قد** انتهج نظام حماية قوي وهو ما جعل البعض يري أن الحماية القوية قد تؤدي **ل**تحسن الأوضاع الاقتصادية **ب**ما يعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام وخاصة في حال ان تكون الدول تمتلك براءات اختراع لسلع ومنتجات أو أفكار يحتاج إليها المجتمع، مما يشجع على مزيد من الاستثمار الانفاق على البحث والتطوير.

ثانياً: موقف التشريعات بالصين من تطبيق التدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية على الصادرات

تقضي التشريعات الصينية بإنفاذ السلطات الجمركية الحماية لحقوق الملكية الفكرية عبر الحدود وفقاً لقانون مكافحة استيراد وتصدير سلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية، كما تضمنت اللوائح الصادرة عن مجلس الدولة للصين بشأن الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية إمكانية إنفاذ هذه التدابير بناء على طلب يقدم صاحب الحق او أن تقوم الجمارك بإتخاذ التدابير من تلقاء نفسها Ex Officio [2].

وبالرغم من ذلك فينظر إلى الصين على أنها من أكثر الدول التي يحدث

1- Regulation (Eu) No 608/2013 Of The European Parliament And Of The Council Of 12 June 2013, Concerning Customs Enforcement Of Intellectual Property Rights And Repealing Council Regulation (Ec) No 1383/2003

2- Regulations of the People's Republic of China on Customs Protection of Intellectual Property Rights, (Adopted at the 30th Executive Meeting of the State Council on November 26, 2003, promulgated by Decree No. 395 of the State Council of the People's Republic of China on December 2, 2003, and effective as of March 1, 2004)

بها إنتهاك وإعتداء على حقوق الملكية الفكرية ويتم تصدير السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية إلى الغالية العظمى من دول العالم.

ثالثاً: موقف التشريعات بالمملكة الأردنية الهاشمية من تطبيق التدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية على الصادرات:

باستقراء قانون الجمارك الأردني يتضح ان المشرع قد قصر سلطات دائرة الجمارك في تطبيق التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية على السلع أو البضائع المستوردة ولم يعطي للجمارك صلاحية اتخاذ تدابير ضد السلع المصدرة، حيث سمح لدائرة الجمارك اتخاذ إجراء وقف الإفراج عن البضائع المستوردة في حالتين: الأولى: بناء على قرار صادر عن محكمه مختصة، والثانية: بمبادرة من الدائرة إذا توفرت لديها القناعة بناء على دلائل ظاهرية بان البضاعة تنطوي على إنتهاك لحقوق المؤلف والعلامات التجارية[١].

رابعاً: موقف التشريعات بالجزائر من تطبيق التدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية على الصادرات

تبنى المشرع بالجزائر توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية بوضع نصوص تجرم تصدير السلع والمنتجات المقلدة لحقوق الملكية الفكرية[٢]، ولكن عند وضع نصوص خاصة بالتدابير الحدودية لحماية تلك الحقوق فقد قصرها على البضائع المستوردة أو اغلفتها والصناديق التي تحمل بيانات توحي بأن المنتجات منشأها الجزائر، كما حظر استيراد المنتجات الجزائرية او الأجنبية المزيفة ويتم مصادرتها ويجوز للجمارك التصرف في تلك المنتجات بإتلافها[٣].

المبحث الرابع
إقليمية حماية حقوق الملكية الفكرية

يشير مبدأ إقليمية الملكية الفكرية إلى أن حقوق الملكية الفكرية وحمايتها صالحة فقط في الدولة التي مُنحت فيها أو تلك التي يعترف بها فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة وبذلك تكون تلك الحقوق محل حماية داخل أراضي هذه الدولة فقط

١- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، الجريدة الرسمية، صفحة ٣٩٣٥.
٢- سمير، حمالي. التدابير الحدودية لمعالجة المساس بحقوق الملكية "المعالجة الجمركية". (رسالة ماجستير) الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٣- عبد الغني، حسونة. ضمانات حماية الملكية الفكرية في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير) الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

وليس خارجها. ومن هذا المنطلق، فلكي تتمتع حقوق الملكية الفكرية (براءات اختراع . علامات تجارية .... إلخ) المملوكة لصاحبها بدولة معينة بالحماية في دولة أخرى فيتعين إيداع طلب لمنح تلك الحقوق الحماية في الدولة المطلوب الحصول على الحماية بها[١]. ويرتبط مبدأ إقليمية الملكية الفكرية بالحقوق التي تندرج تحت الملكية الصناعية على أساس الحماية لهذه الحقوق تقوم على ركن التسجيل[٢].

وفي ضوء ما تمتاز به الملكية الفكرية من إقليمية الحماية، فإن تطبيق التدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية على الصادرات قد ينقسم إلى ثلاث حالات. الحالة الأولي: حماية حقوق الملكية الفكرية المسجلة في الدولة المصدرة فقط، والحالة الثانية: حماية حقوق الملكية الفكرية المسجلة في الدولة المصدرة وفي دول أخرى، والحالة الثالثة: حماية حقوق الملكية الفكرية المسجلة في دول أخرى. وفي هذه الحالات يكون الاستفسار هل تقوم الدولة بتطبيق التدابير الحدودية على صادراتها؟، أم يتم الاعتماد على التدابير الحدودية للحماية من استيراد سلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية في بلد الاستيراد؟، وهو ما قد يمثل إرهاقاً لمالكي حقوق الملكية الفكرية كما قد يحمله تكاليف وأعباء مالية لإنفاذ تلك التدابير.

الخاتمة والتوصيات:

نظراً لعدم تضمن التشريعات الدولية نصوص واضحة وملزمة للدول بتطبيق التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية عند التصدير، فقد اختلفت مواقف الدول في هذا الشأن، فهناك دول لم تنص في تشريعاتها على تطبيق التدابير الحدودية عند التصدير وهناك دول تمنح للسلطات الجمركية صلاحيات إنفاذ التدابير الحدودية على الصادرات اسوة بالواردات، ولكن في الواقع العملي يلاحظ بشكل واضح إن هذه التدابير غير مطبقة على أرض الواقع عند التصدير في بعض الدول وذلك قد يرجع إعتبارات منها إن لم يكن أهمها هو رغبة تلك الدول في زيادة الصادرات لما لهو من مردود إيجابي على

١- إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية. ٢٠١٩. أساسيات الملكية الفكرية: سؤال وجواب للطلاب. بيجين وجنيف: إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٢- الطراونة، سامر. مدخل إلى الملكية الفكرية. ورقة قدمت الى: ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية. مملكة البحرين: ٩ و١٠ أبريل ٢٠٠٥.

الميزان التجاري والذي ينعكس بدورة على الاقتصاد.

وللتغلب عل مبدأ إقليمية الحماية فان الدول المتقدمة وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تسجل بها الكثير من حقوق الملكية الفكرية فإنه توسيع من نطاق الحماية ليمتد إلى تطبيق التدابير الحدودية على السلع والمنتجات المصدرة، وتطلب من الدول النامية تبني نفس التدابير **و**تطبيق تدابير حدودية قوية.

في ضوء ما تتمتع به حقوق الملكية الفكرية من حماية إقليمية فأن الأمر يتطلب من أصحاب حقوق الملكية الفكرية تسجيل الحقوق الخاصة بهم بالدول التي يتشكك في انتهاك حقوقه بها ليتم توفير الحماية لها، وعليهم إتباع الإجراءات الخاصة بالتدابير الحدودية وفقاً للتشريعات الوطنية بالدولة ليتم توفير الحماية لهذه الحقوق ومع إعطاء أهمية للدول التي تقوم بتطبيق التدابير الحدودية على الصادرات، فقد يساعد هذا الاجراء بشكل كبير في التصدي لحالات الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية من المصدر.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، ١٩٩٤ الجزء الثالث المادة ٥٠ وما بعدها.
- ادارة الصين الوطنية للملكية الفكرية. ٢٠١٩. أساسيات الملكية الفكرية: سؤال وجواب للطلاب. بيجين وجنيف: إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بشأن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، صفحة ٣٩٣٥.
- الطراونة، سامر. مدخل إلى الملكية الفكرية. ورقة قدمت الى: ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية. مملكة البحرين: ٩ و١٠ أبريل ٢٠٠٥.
- جمهورية مصر العربية. القانون رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢، بإصدار قانون حماية الملكية الفكرية. القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، ٢٠٠٢.
- سمير، حمالي. التدابير الحدودية لمعالجة المساس بحقوق الملكية "المعالجة الجمركية". (رسالة ماجستير) الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- عبد الغني، حسونة. ضمانات حماية الملكية الفكرية في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير) الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨.
- معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية، ١٨٨٣، (المعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩).
- معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ١٨٨٦، (المعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- John M. Curtis, 2012, Intellectual Property Rights and International Trade: An Overview: CIGI Papers, no. 3 — May 2012, P10

- Kimm Gnangnon and Constance Besse Moser. World Trade Organization. Economic Research and Statistics Division. Intellectual Property Rights Protection and Export Diversification: the Application of Utility Model Laws. Geneva: WTO Working Paper ERSD-2014-19.

- Maskus, Keith E. and William Ridley. Intellectual Property-Related Preferential Trade Agreements and the Composition of Trade. U.S. A.: Department of Economics University of Colorado, July 11, 2017. P (8).

- Regulation (Eu) No 608/2013 Of The European Parliament And Of The Council Of 12 June 2013, concerning customs enforcement of intellectual property rights and repealing Council Regulation (EC) No 1383/2003.

- Regulations of the People's Republic of China on Customs Protection of Intellectual Property Rights, (Adopted at the 30th Executive Meeting of the State Council on November 26, 2003, promulgated by Decree No. 395 of the State Council of the People's Republic of China on December 2, 2003, and effective as of March 1, 2004).